

المنصة || النساء المصريات العاملات في الخارج: حين يتحول الإخفاء إلى سياسة عامة



الجمعة 29 مايو 2026 08:00 م

تناقش الكاتبة أميمة عماد في هذا المقال قضية القيود المفروضة على سفر النساء المصريات للعمل في الخارج، وتنتقد المقاربة التي تتعامل مع المشكلات الاجتماعية عبر إخفائها بدلاً من معالجة أسبابها. وتري الكاتبة أن القرار الذي أصدرته وزارة القوى العاملة بشأن تنظيم سفر النساء للعمل خارج البلاد لا يوفّر حماية حقيقية، بل يعيد إنتاج أنماط قديمة من الوصاية على المرأة ويقيد وصولها إلى قطاعات عمل كاملة، خاصة العمل المنزلي والرعاية والخدمات.

تشير المنصة في طرحها إلى أن النقاش الدائر لا يتعلق فقط بسفر النساء أو تنظيم سوق العمل، بل يمتد إلى أسئلة أعمق ترتبط بالحقوق والعدالة الاجتماعية والنظرة القانونية والاقتصادية إلى عمل المرأة في مصر.

حماية المرأة أم تقييد فرص العمل؟

تظهر مبررات القرار في صورة حماية الكرامة الوطنية والحفاظ على صورة الدولة، لكن المقال يطرح تساؤلاً جوهرياً: لماذا ترتبط سمعة الدولة بطبيعة الوظائف التي تشغلها النساء، بينما لا ترتبط بالفقر أو تراجع الأجور أو اتساع معدلات العنف؟

ويرى التحليل أن القضية الحقيقية لا ترتبط بمكان العمل، بل بظروفه وغياب الحماية القانونية للعاملات. فالقانون المصري لا يمنح العمالة المنزلية مظلة حماية كاملة، إذ تبقى هذه الفئة خارج كثير من الضمانات المتعلقة بالعقود وساعات العمل وآليات الشكاوى والأجور.

ويكشف هذا الوضع مفارقة واضحة؛ إذ تفتقد العاملات الحماية داخل البلاد، ثم تواجه النساء قيوداً إضافية عند محاولة البحث عن فرص عمل خارجها.

إعادة إنتاج القيود الاجتماعية على النساء

يشير المقال إلى أن القيود المفروضة على عمل النساء ليست جديدة، بل تأتي ضمن تاريخ طويل من السياسات التي حددت مجالات عمل المرأة تحت مبررات مرتبطة بالأخلاق أو الصحة أو الحماية الاجتماعية.

ولا تلغي هذه السياسات المخاطر الفعلية، بل تعيد توزيعها بصورة مختلفة. إذ تدفع النساء خارج بعض القطاعات الإنتاجية نحو أعمال أقل استقراراً وأضعف أجرًا، ما يجعل فرصهن الاقتصادية أكثر هشاشة.

كما يرى المقال أن هذه السياسات تعيد تشكيل النظرة الاجتماعية للنساء العاملات، فتمنح بعض الفئات حرية الحركة واتخاذ القرار، بينما تضع فئات أخرى تحت دائرة الشك والرقابة المسبقة.

ويظهر التناقض بصورة أوضح عندما ينظر المجتمع إلى بعض الوظائف بوصفها غير ملائمة للنساء، رغم قبول الرجال في الوظائف نفسها دون أحكام أخلاقية مشابهة.

الطبقة الاجتماعية والوصاية على المرأة

يناقش المقال أيضًا البعد الطبقي داخل هذه السياسات، إذ يرى أن القيود لا تُطبّق بالدرجة نفسها على جميع النساء. فالنساء المنتميات

إلى الطبقات الفقيرة أو العاملة يواجهن افتراضات اجتماعية تربطهن بمخاطر أخلاقية محتملة، بينما تحظى نساء الطبقات الأعلى بمساحات أوسع من القبول والثقة □

ويشير المقال إلى تناقض قانوني واجتماعي أوسع؛ إذ تتعامل المؤسسات مع المرأة كشخص كامل الأهلية عند المساءلة والعقاب، لكنها تسحب منها هذه الأهلية عندما يتعلق الأمر بحقوقها الشخصية أو قراراتها الحياتية □

ويختتم التحليل بالإشارة إلى نماذج أخرى مثل الفلبين، التي اختارت تنظيم هجرة العمالة عبر عقود موحدة وبرامج تدريب وآليات متابعة رسمية، بدلاً من إغلاق الأبواب □ ويؤكد أن معالجة المخاطر لا تتحقق عبر إخفاء الفئات المعرضة لها، بل عبر بناء سياسات تحمي الحقوق وتتعامل مع الواقع كما هو □

<https://almanassa.com/en/stories/32001>